



# الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمحمدية

## المؤتمر المحلي الثالث

### البيان الختامي



انعقد يومي 06/05 يونيو 2010 المؤتمر المحلي الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمحمدية تحت شعار " انخراط تام في مسيرات الغضب الكونفدرالي دفاعا عن الطبقة العاملة" وذلك انسجاما مع توجهات المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد يوم 24 يناير 2010، ووفاء للخط الكفاحي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقد تميز الافتتاح بكلمة للأخ محمد عاطف عضو المكتب التنفيذي، التي وقف فيها على الوضع الدولي وعلى الظروف العامة التي يمر منها الوطن العربي والقضية الفلسطينية كما حلل فيها الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وتحديات استكمال الوحدة الترابية، كما وقف على فشل الحوار الاجتماعي.

وخلال جلسات المؤتمر وأشغال لجانه تدارست المؤتمرات والمؤتمرات سمات الأوضاع التي يعيشها المغرب والتدهور الشامل الذي تعيشه البلاد في جميع المناحي وركز على الأزمة المركبة التي تتجلى:

➤ على المستوى الدولي السعي الحثيث من لدن أمريكا لأجل إعادة صياغة العالم وفق مصالحها/فلسفتها عبر تشجيع اقتصاد السوق والتحلل من الخدمة العمومية ومن ثمة ضرب أحد أهم مكاسب المجتمعات البشرية.

➤ على المستوى الوطني:

- 1 - التحكم في المشهد السياسي وضعف المؤسسات وضرب الحريات.
- 2 - الهيمنة الاقتصادية لحفنة من العائلات،
- 3 - ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية، اتساع دائرة الفقر والهشاشة الاجتماعية، البطالة وبطالة الخريجين، تراجع في المرفق العمومي والخدمات العمومية واتساع دائرة التوتر الاجتماعي،

➤ على المستوى المحلي: تداول المؤتمرون بالتحليل الأوضاع التي تعيشها الطبقة العاملة وعموم المواطنين، والأوضاع المزرية المتجلية في انتشار السكن العشوائي وأحياء الصفيح التي تنعدم فيها أبسط شروط العيش الكريم (إخلال الدولة بوعد مدينة المحمدية بدون صفيح في أفق 2008؟؟)، وتفاقم الوضع بسيطرة مافيا العقار على المدينة، وانتشار البطالة التي ينتج عنها تفشي الجريمة وفقدان الأمن وانتشار المخدرات والتسول والفساد الإداري والوضعية المزرية التي توجد عليها معظم المرافق العمومية (الطوابير المهينة للمواطنين أمام مصالح الأمن/البطاقة الوطنية، الضريبة، تسجيل السيارات ...) وضعف البنيات التحتية وتدهور الإطار البيئي للمحمدية، وتراجع المساحات الخضراء والملاعب الرياضية أمام مافيا العقار، والفوضى التي يعرفها قطاع النقل.....

أما أوضاع الطبقة العاملة في مواقع الانتاج بكل تراب عمالة المحمدية فتعرف:

1. انتكاسة على مستوى الحقوق والحريات النقابية، فالتضييق على الحق النقابي طال مواقع كنا نعتقد أنها محصنة ( سامير نموذجاً....).
  2. تتنازل مقاولات القطاع غير المهيكل بما يعنيه من عدم احترام الحد الأدنى للأجور، وعدم التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعدم توفر ورقة الأداء وبطاقة الشغل....
  3. استغلال مبدأ المرونة في التشغيل الذي يسير نحو تحويل العمال إلى مشتغلين غير رسميين لدى شركات الوساطة وسيادة المقاولات الوسيطة التي تتهرب من تطبيق القانون.
  4. ضعف المراقبة لدى جهاز الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، والتأخر في تسوية الملفات؛
  5. غياب شروط حفظ الصحة و السلامة داخل المقاولات وعدم توفير المراقبة الطبية؛
  6. عدم تفعيل اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة .
- وبناء على ذلك، فإننا في المؤتمر المحلي الثالث للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمحمدية:

- نعلن تضامنا مع نضالات الطبقة العاملة في كل مواقع الصراع بالعالم ونعتبر أن موقعنا الطبيعي كحركة عمالية مناضلة هو موقع المقاومة إلى جانب كل قوى مناهضة العولمة المتوحشة ، وفي قلب معركتنا الدفاع عن المرفق العمومي والخدمة العمومية.
- نجدد تضامنا المطلق مع الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة والضفة الغربية ورفضنا التام للصمت الرسمي العربي والدولي، ونددين العدوان الصهيوني المتواصل والهجوم على أسطول الحرية، وتواطؤ النظام الرسمي العربي.
- نطالب، إلى جانب كل القوى الديمقراطية المناضلة ببلادنا، بإصلاحات / تغييرات سياسية ودستورية توزع السلط من جديد وتعيد المصادقية لكل المؤسسات.
- نعلن عن الانخراط التام في مسيرات الغضب الكونفدرالي المتواصلة منذ التأسيس، كترجمة ودية للخط الكفاحي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وذلك عبرالدفاع عن القدرة الشرائية لعموم الأجراء وكل ذوي الدخل المحدود، وعبر المطالبة بتوزيع عادل لثروات الوطن، وعلى رأسها ضمان الحق في خدمة عمومية مجانية جيدة للجميع.
- ندد بالتضييق على الحريات النقابية، وعلى العمل النقابي الكونفدرالي بالذات، من لدن عدد من أرباب العمل ونستنكر تواطؤ السلطات المحلية والإقليمية.
- نطالب بالحد من تدهور الإطار البيئي للمحمدية، بداية عبر استبدال استعمال الفحم الحجري والفيول بالغاز الطبيعي في الصناعات الطاقية والبتروكيماوية المحلية، وإقرار ضريبة محلية على الملوثين وخلق صندوق خاص لمعالجة المرضى وجبر الأضرار الناجمة عن تدهور البيئة، والإغلاق النهائي للمطرح البلدي.
- نطالب باحترام مقتضيات مدونة الشغل وتفعيل اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة. ونعتبر مسؤولية السلطات المحلية والإقليمية ثابتة على هذا المستوى.

المحمدية في 06 يونيو 2010